**عدالة محكمة التمييز الموقرة**

**الدائرة المدنية**

**مـذكــرة شـارحـــة بأسباب الطعن بالتمييز في الحكم رقم 560/2022 استئناف الدائرة المدنية والتجارية السابعة الصادر من محكمة الإستئناف بتاريخ 28/11/2022**

**مقدمة من:**

**الأستاذ/ جمعة ناصر الكعبي المحامي المقبولة للمرافعة أمام محكمة التمييز بصفته وكيلا عن:**

**شركة خزانات فيجي وشركاهم (فرع شركة أجنبية) " الطاعنة "**

**ضــــــــــد**

**شركه كيب ايست المحدودة " المطعون ضدها "**

* حيث حضر بتاريخ 25/1/2023 إلى قلم كتاب محكمة التمييز المحامي/ جمعة ناصر عبدالله محمد الكعبي بصفته وكيلا عن الطاعنة بموجب التوكيل رقم (86034/2023) وقدمت أصل التوكيل وأودعه رفق صحيفة الطعن الماثلة وقرر أنه يطعن بالتمييز على الحكم الصادر من محكمة الإستئناف الدائرة المدنية والتجارية السابعة الصادر بتاريخ 28/11/2022 والذي قضى في منطوقه بالآتي: حكمت المحكمة:
* **بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصاريف.**
* **والحكم الابتدائي فقد قضي منطوقة على :** حكمت المحكمة:بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ 640.000 ريال (ستمائة وأربعون ألف ريالا) والمصاريف،مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

**حفاظا على ثمين وقت الهيئة الموقرة:**

* بإيجاز الوقائع بالقدر الذي يتطلبه عرض الطعن متصلا بأسبابه لربط أوصال النزاع ليستوي تاما في محراب عدلكم والتي تخلص وجيز واقعات النزاع الماثل في أن المطعون ضدها حركت الدعوى رقم 1679 لسنة 2021 ابتدائي تجاري كلي استنادا إلى أمر الشراء المؤرخ في 26/2/2018 والصادر من شركة فيجاي تانكس كونتراكتينج -قطر وهى شركة ذات مسئولية محدودة برقم سجل 41531 وهي شركة مستقلة تماما ومختلفة عن الشركة التي تم اختصامها بالدعوى الماثلة.

- الطاعنة فرع شركة اجنبية باسم تجاري خزانات فيجي وشركاهم سجل تجاري رقم 103313.

**-( لطفا مستند رقم /1 السجل التجاري لفرع الشركة الأجنبية برقم 103313 بما يفيد وبيقين إنعدام العلاقة التجارية مع المطعون ضدها )–**

- وبتنويه هام للهيئة الموقرة أن العلاقة التجارية طبقا لأمر الشراء سند الادعاء المطعون ضدها مع شركة شركة فيجاي تانكس كونتراكتينج -قطر وهى شركة ذات مسئولية محدودة لها شخصيتها المعنوية المستقلة وان المطعون ضدها أقامت دعواها الطاعنة على غير ذي صفة واردات تدارك الخطأ والاختصام الصحيح وقدمت المطعون ضدها 20/3/2022 عبر البوابة الإلىكترونية طلبت فيها بصحيفة إدخال شركة فيجاي تانكس كونتراكتينج -قطر مصدرة أمر الشراء وحتى تاريخ قفل باب المرافعة لم تستوفي الشروط الشكلية التي نص عليها القانون وصدر بتاريخ 19/4/2022 الحكم على الطاعنة وتم استئناف الحكم وأسست قضائها بالإلزام على تقريري الخبير كما أسست قضائها بالتعويض على المسئولية العقدية كما اقامت قضائها برفض الدفع المبدي من المدعي عليها ببطلان إجراءات الخصومة نظرا لعدم تقديم المدعى عليها عدم اكتساب المدعية الشخصية الاعتبارية وأنها فرع لشركه اجنبيه واسست قضاءها في بعدم قبول ادخال شركه فيجاي تانكس كتينغ قطر (بأسباب قضائها) نظرا لمخالفة نص المادتين 31,75 من قانون المرافعات.

* **وقد صدر لها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم 282 لسنه 2017 بالترخيص للعمل كمقاول من الباطن بدوله قطر.**
* **تقرير خبير والذي اقام نتيجته من أوامر شراء وفواتير غير مصحوبه بترجمة رسميه لها حسب الثابت بالتقرير بوجود فواتير غير مترجمة به ولم يطلب أي من الطرفين ترجمتها.**

**ثانياً: في قبول الطعن شكلاً:**

* حيث أن الطعن الماثل قد جاء مستوفياً شروط قبوله شكلاً ومقرراً في الميعاد القانوني طبقاً لما نصت عليه أحكام المادة 4 من القانون رقم 12 لسنة 2005 بشأن حالات واجراءات الطعن بالتمييز أن " ميعاد الطعن بالتمييز ستون يوماً، ويرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة التمييز، ويجب أن يوقعها محام مقبول للمرافعة امام هذه المحكمة".
* لما كان الحكم الطعين قد صدر بتاريخ 28/11/2022 وكانت الطاعنة قد قررت الطعن بتاريخ 25/1/2023 فان الطعن بصحيفة اودعت قلم كتاب محكمة التمييز، وتم توقيعها من محام مقبول للمرافعة امام هذه المحكمة ويكون قد أقيم في الميعاد المقرر قانونا طبقا للمواد (1) و(4) من القانون رقم 12 لسنة 2005 بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية.

-الأمر الذي يكون معه الطعن مقبولاً شكلاً لرفعه في الميعاد القانوني.

-وحيث توافر في الحكم الطعين جميع الحالات التي أوردتها المادة الأولى وقد استقر الفقه والقضاء أن عيب مخالفة الحكم للقانون يتضمن ويشمل جميع العيوب التي يمكن ان يقع الحكم فيها مثل القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والاخلال بحق الدفاع ومن ثم سوف نتناول تلك العوار الذي شاب الحكم الطعين لما كان الحكم الابتدائي محل قضاء الحكم الطعين والصادر 19/4/2022 لم يلقى قبولا لدى الطاعنة حيث جاء مهدرا لحقوقها فضلا عن مخالفته للقانون في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب المعانق للفساد في الاستدلال فضلا عن الاخلال بحق الدفاع فاستأنفت الطاعنة الحكم تحت رقم 560/2022 استئناف تجاري كلي وتداول بالجلسات على النحو المبين بمحاضر الجلسات إلى ان صدر الحكم الثابت منطوقه بصدر الصحيفة بتأييد الحكم المستأنف ولما كان قضاء محكمة الاستئناف بحكمها الطعين قد جاء مثالا للحكم المعيب المخالف للقانون والمشوب بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال الجسيم بحقوق الدفاع على نحو لا يجد معه الطاعنين مناصا سوى الطعن عليه بطريق التمييز مستندة في ذلك إلى الأسباب المستندة عليها الطاعنة طالبة تمييز للحكم المطعون فيه وإلغائه للأسباب التالية:

**ثالثاً: في أسباب الطعن القانونية**

1. **السبب الأول: خطأ الحكم الطعين في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ومخالفة الثابت بالأوراق.**

**بداية .. فإنه من سنن القول ونوافله.**

* أنه يتعين على محكمة الموضوع إنزال القاعدة القانونية الصحيحة على وقائع التداعي المطروحة أمامها علي بساط بحثها ويتعين عليها وهي بصدد ذلك أن تتحقق من توافر شروط انطباقها على النزاع المطروح وان تنزل القاعدة القانونية في موضعها الذي تنطبق عليه ويتساير مع أحكام أوامرها.

**وتطبيق القاعدة القانونية على وقائع الدعوى ليس من إطلاقات المحكمة بل حددت محكمة التمييز كيفية هذا التطبيق**

* بخضوع قاضى الموضوع في تكييفه القانوني للواقعة لرقابة محكمة التمييز فيتعين عليه وهو فــي ســبيله لــذلك أن يســبب حكمــة التســبيب الكــافي حتــى يتسنى للمحكمــة أعمــال رقابتهــا وألا فــإن أعجزها الحكم عن ذلك أضحى متحققا فيه شائبة الخطأ في تطبيق القانون.

**وتقول محكمة النقض في هذا الصدد**

* من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة له وفى وزن تلك الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الأخر.
* ألا أنه في تكييف هذا الفهم وفى تطبيق ما جرى تطبيقه من أحكام القانون فأنه يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض مما يحتم عليه أن يسبب حكمه التسبيب الكافي حتى يتسنى لهذه المحكمة أعمال رقابتها فإن قصر حكمة في ذلك فأنه يعجز هذه المحكمة عن التقرير بصحة أو عدم صحة المدعى به من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه .

**(نقض مدني 24/1/1981 مجموعة الخمسين عاما 4-4037-58)**

**وفي ذات المعني قد استقر الفقهاء على أنه.**

* تتحقق شائبة الخطأ في تطبيق القانون عندما يحدد المشرع نظاما معينا لسريان النص القانوني فتتجاوزه المحكمة عند تطبيـق الـنص علـى واقعـة النـزاع ومـن ثـم يجـب علـى المحكمـة وهـي بصـدد تطبيـق النصـوص أن تتحقـق مـن تـوافر شـروطها علـى النـزاع المطـروح وأن تفسـر كـل منهمـا التفسير الذي يتفق ومراد الشارع فأن هي أخطأت في شيء من ذلك كان حكمها مشـوبا بالخطـأ فـي تطبيق القانون.

**(المستشار أنور طلبه رأيه الطعن بالاستئناف والتماس أعادة النظر ص ١٢٤(**

**أنه من المقرر فقهاً وقضاءً أن:**

* " المقصود بمخالفة القانون هو إنكار قاعدة قانونية موجودة أو تأكيد وجود قاعدة قانونية لا وجود لها، أما الخطأ في تطبيق القانون فمقتضاه تطبيق قاعدة قانونية على واقعة لا تنطبق عليها أو تطبيقها على نحو يؤدي إلى نتائج قانونية مخالفة لتلك التي رتبها القانون أو رفض تطبيقها على واقعة تنطبق عليها".
* ويلاحظ للتمسك بهذا السبب من أسباب الطعن أنه لا يهم ما إذا كان الطاعن قد طالب بتطبيق القاعدة القانونية أم القاضي الذي أصدر الحكم المطعون فيه.

**(لطفاً يراجع الوسيط في القضاء المدني - للأستاذ الدكتور/فتحي وإلى ص 779 وما بعدها ط 1980)**

* **رأي الفقه** **د/ أحمد أبوالوفا:** جميع أوجه الطعن في الحكم وتعييبه ترجع إلى أصل عام واحد هو مخالفة القانون بمعناه العام وقد تتمثل المخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد القانون الموضوعي أو مخالفة القانون الإجرائي فوقوع بطلان في الحكم او بطلان في الإجراءات أثر في الحكم يمثل مخالفة للقواعد القانونية المتعلقة بإجراءات التقاضي واوضاعه.
* **( أوجه الطعن بالنقض د/ أحمد أبوالوفا صفحات 54.55)-**
* اغفال الحكم المطعون فيه نص من النصوص القانونية أو طبق حكم على وقائع الدعوي قاعدة قانونية غير القاعدة الواجبة التطبيق في هذا الصدد أو اساء الفهم الصحيح لنصوص القانون أو خالف إرادة المشرع المستفادة من روح التشريع وحكمته أو الغرض المقصود منه.
* **(د/ محمد حامد -موسوعة المرافعات – بند 475)-**
* **وبإنزال ما تقدم وكان الثابت أن محكمة الموضوع قد انحرفت بوقائع النزاع الماثل عن القاعدة القانونية واجبة التطبيق على الحكم الطعين فإنه يتبين العوار والخطأ من عدة أوجه وفقا لما يلي:**

**الوجه الأول: الخطأ** **بتطبيق وتأويل وتفسير المادة (3) قانون رقم (25) لسنة 2005 بشأن السجل التجاري وجره إلى الفساد في الاستدلال: المادة تتحدث عن القيد في السجل و توجبه المادة بفقرتها الرابعة لفروع لشركات الأجنبية الإضافة بالمادة 3/ فقرة اخيرة المضافة بموجب القانون رقم 20 لسنة 2014.**

* **قد حسمت الامر ولا يترتب على قيد فروع الشركات في السجل التجاري اكتسابها شخصية معنوية مستقلة عن الشركة بمفاده ان الفرع الشركة الأجنبية ليست لها شخصية معنوية مستقلة.**

**الوجه الثاني:** **الخطأ باستبعاد بتطبيق وتأويل وتفسير المواد (53/54)** **قانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني.**

* **أصول نظام التقاضي وإجراءاته. تعلقها بالنظام العام. وجوب تأكد محكمة التمييز من مراعاتها.**
* **الخصومة. شرط صحتها. أن تُرفع بإجراءات صحيحة وأن يكون الخصم أهلاً للتقاضي. وجوب تحقق ذلك عند رفع الدعوى ابتداءً وعند استئناف الحكم الصادر فيها وعند الطعن بالتمييز. تعلق ذلك بالنظام العام.**
* **ولما كان من المبادئ المستقر عليها – في قضاء محكمة التمييز بالطعن الطعن رقم 49 لسنة 2010 تمييز مدني** : أن القواعد الخاصة بأصول نظام التقاضي وإجراءاته إنما تتعلق جميعها بالنظام العام الذي يوجب على محكمة التمييز أن تتأكد من مراعاتها حتى لا يكون جهل الخصوم بها أو تقصيرهم في الطعن على مخالفته أو حتى اتفاقهم على غير ما تستوجبه ما يحول دون فرضها على الخصومة المعروضة تأكيداً لعموم تطبيقها على الكافة مجردة مما ينال منها أو ينتقص من تمامها.
* **واستنادا للمقرر – في قضاء محكمة التمييز:** أنه يُشترط لصحة الخصومة أن تُرفع بإجراءات صحيحة، وأن يكون الخصم أهلاً للتقاضي، ويُشترط ذلك عند رفع الدعوى ابتداءً وعند استئناف الحكم الصادر فيها، وأيضاً عند رفع الطعن بالتمييز، لأن بطلان إجراءات الخصومة لعدم الأهلية هو بطلان متجدد يلحق بالخصومة في جميع مراحلها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.
* **أهلية التقاضي.** مناطها المادتان (53) و (54) من القانون المدني وثبوتها للشخص الطبيعي أو الاعتباري. تحققها في الشخص الاعتباري مؤداه عدم ثبوت الأهلية والصفة في التقاضي لأي مجموعة من الأموال لم يعترف القانون لها بالشخصية الاعتبارية.
* **حيث طبقا للمقرر – في قضاء محكمة التمييز : أن أهلية التقاضي لا تثبت إلا للشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الذي لا ينشأ وفقاً لأحكام المادتين (53)، (54) من القانون المدني إلا إذا توافر له عنصران، عنصر موضوعي هو وجود جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال بقصد تحقيق غرض معين، وعنصر شكلي هو اعتراف القانون لهذه المجموعة بالشخصية الاعتبارية وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها، وعلى ذلك فإن أية مجموعة من الأموال مهما كثرت لم يعترف القانون لها بالشخصية الاعتبارية ولا تُعد ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية لصاحبها، وإنما هي عنصر من عناصر ذمته، ومن ثم فلا أهلية ولا صفة لها في التقاضي.**
* **واستنادا إلى النص في المادة (54) من القانون المدني على أن**: " ... 2- يكون للشخص المعنوي:

1. ذمة مالية مستقلة.

**ب**- أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون.ج- حق التقاضي... **" ،والمادة (3) من القانون رقم (25) لسنة 2005 المعدلة بالقانون رقم (20) لسنة 2014 على أن** :" يجب أن يقيد في السجل التجاري كل من:

1. الأفراد الذين يرغبون في مزاولة التجارة.
2. 2- الشركات التجارية... وتقيد فروع الشركات والمحال التجارية والوكالات بذات رقم السجل الممنوح للشركة أو المحل أو الوكالة... ولا يترتب على قيد فروع الشركات في السجل التجاري اكتسابها شخصية معنوية مستقلة عن الشركة".

* **يدل على أن أهلية التقاضي لا تثبت إلا للشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الذي لا ينشأ إلا إذا توافر له عنصران، عنصر موضوعي** وهو وجود جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال بقصد تحقيق غرض معين، **وعنصر شكلي** وهو اعتراف القانون لهذه المجموعة بالشخصية الاعتبارية وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها**.**
* **وأن من بين الشخصيات المعنوية التي اعترف لها الشارع بوجود قانوني هي الشركة التجارية، ويدخل تحت عباءتها كافة فروعها، ولا يكتسب أي من هذه الفروع شخصية مستقلة عن الشركة، وكان من المقرر أنه يشترط لصحة الخصومة أن ترفع بإجراءات صحيحة، وأن يكون الخصم أهلاً للتقاضي، سواء عند رفع الدعوى ابتداءً أو عند الطعن في الأحكام بالاستئناف أو التمييز، بحسبان أن بطلان إجراءات الخصومة لعدم الأهلية هو بطلان متجدد يلحق بالخصومة في جميع مراحلها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.**
* **مما مؤداه أن لصاحب الشخصية المعترف بأهليتها قانوناً الطعن على الأحكام التي قد تصدر على تابعيه ممن لم يكتسب هذه الأهلية،** للشركة التجارية صاحبة الشخصية المعنوية بالنسبة لفروعها التي لم يعترف لها القانون بهذه الشخصية.
* لما كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى أنها أقيمت على فرع للشركة فرع الشركة الطاعنة، فأقامت الأخيرة استئنافاً عن الحكم الصادر فيها، إلا أن الحكم المطعون فيه ايد الحكم، مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ويوجب تمييزه.

**الوجه الثالث: الخطأ بتطبيق وتأويل وتفسير المادة (55) قانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني وتأويل وتفسير المادة  المادة (5) من القانون رقم (1) لسنة 2019 بشأن تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي والفساد في الاستدلال بمخالفة الثابت بالأوراق.**

* **وطبقاً للمادة (55) من القانون المدني التي تنص على أن:** "الشخص المعنوي الذي يكون مركزه الرئيسي في الخارج وله نشاط في قطر، يعتبر المكان الذي توجد فيه إدارته المحلية موطناً له بالنسبة إلى ذلك النشاط".
* ويدلّ بيد أن مقرها المحلي يعتبر موطناً قانونياً لهذه الشركة في خصوص النشاط الذي تباشره داخل الدولة، وقد استلزم المشرّع على كافة من يباشر النشاط التجاري القيد بالسجل التجاري، وقسمهم على فئتين- بخلاف الأشخاص الطبيعيين: الفئة الأولى: هي الشركات والوكالات التجارية والتي تنشأ محلياً داخل الدولة، والفئة الثانية: يجمعها رابط انتسابها لكيان خارج إقليم الدولة، وهي فروع الشركات الأجنبية ومكاتب التمثيل التجاري، واستثنى المشرع الفئة الأولى بحكم مستقل مفاده عدم اكتساب أي فرع للشركات والوكالات التجارية المحلية لشخصية معنوية مستقلة عن الشركة أو الوكالة الأم المحلية، وعدم قيده برقم مستقل، بل أوجب أن يكون القيد بذات رقم الشركة أو الوكالة الأم وحدها. وهو حكم قاصر على الشركات المحلية، فلا ينسحب على فروع الشركات الأجنبية، والتي تكتسب أهلية التقاضي **بصفتها نائباً قانونياً عن الأصيل وهي الشركة الأم، وذلك بمجرد قبول الدولة لقيدها بالسجل التجاري.**
* **فإن المشرّع أوجب على هذه الشركات الأجنبية أن تقوم بتنفيذ العقود التي يتم إبرامها معها من خلال نائبها وهو الفرع الكائن داخل إقليم الدولة، والذي أوجب عليه لاكتساب هذه النيابة القانونية القيد بالسجل التجاري والحصول على كافة التراخيص التي تصدرها الدولة لمباشرة نشاطه، وأن يلتزم هذا الفرع بتجديد القيد بالسجل التجاري والتراخيص طوال فترة تنفيذ هذه العقود. مما يدلّ على** **أن المشرّع قد أسبغ على فرع الشركة الأجنبية صفة النائب القانوني للشركة الأم، وحدّد لها حدود هذه النيابة بقصرها على الأعمال والأنشطة التي تزاولها داخل الدولة لحساب الأصيل.**

**- واستنادا على ذلك وطبقا للثابت بالأوراق** أن الشركة الأم في سلطنة عمان قد صدر لها بتاريخ 15/8/2017 القرار رقم (282/2017) من سعادة وزير الاقتصاد والتجارة والذي تضمن الترخيص لها **للعمل كمقاول من الباطن في دولة قطر لتنفيذ أعمال العقد (P-1186-300-SC-001B)، وعلى أثر ذلك قامت الشركة الأم في** سلطنة عمان بتسجيل فرعها داخل دولة قطر وهي الشركة الطاعنة لدى إدارة التسجيل والتراخيص التجارية في تاريخ 11/9/2017 تنفيذاً لقوانين دولة قطر ولكي يتثنى لها الانتهاء من أعمال العقد المسند إليها.

- وكان الثابت أن المطعون ضدها قامت باختصام الطاعنة كفرع شركة أجنبي دون اقران اسم الشركة الأم في سلطنة عمان قرين اسمها مما تكون معه إجراءات الخصومة باطلة لعدم أهلية الطاعنة (فرع الشركة الأجنبي) وهو بطلان متجدد يلحق بالخصومة في جميع مراحلها.

- **وفي هذا السياق:** نقلاً عن الخبير في تقريره من بواقع المستندات المطروحة عليه أن التعاملات بين الشركة "المطعون ضدها" والشركة الأم للطاعنة في سلطنة عمان **كانت تتم عن طريق المراسلات.**

- **وهو ما يؤكد على أن الطاعنة (فرع الشركة الأجنبي) ليست لها ذمة مالية مستقلة عن الشركة الأم، الأمر الذي يكون معه الدفع ببطلان إجراءات الخصومة المبدئ من جانب الطاعنة قد صادف صحيح الواقع والقانون.**

**- وفي هذا الإطار الثابت بواقع الدعوى أن الطاعنة بكونها مقاولاً من الباطن طبقا للقرار الوزاري المودع بالدعوي وكانت مختصمة من المطعون ضدها بكونها أصيلة وليست عن الشركة الأم حتى بالنيابة القانونية** بما يظهر وعلى خلاف ذلك ما قصده المشرع القطري بما يشوب الخصومة بالعوار لانعدام أهلية التقاضي طبقا للمواد (53/54) من ذات القانون كما هو واقع بالدعوى محل الطعن الماثل بطبيعة الشركة الام وفرعها الأجنبي **وما أورده المشرّع الذي أسبغ على فرع الشركة الأجنبية صفة النائب القانوني للشركة الأم، وحدّد لها حدود هذه النيابة بقصرها على الأعمال والأنشطة التي تزاولها داخل الدولة لحساب الأصيل ويدخلها تحت عباءتها كافة فروعها، ولا يكتسب أي من هذه الفروع شخصية مستقلة عن الشركة، و لما كان من المقرر أنه يشترط لصحة الخصومة أن ترفع بإجراءات صحيحة، وأن يكون الخصم أهلاً للتقاضي، سواء عند رفع الدعوى ابتداءً أوعند الطعن في الأحكام بالاستئناف أو التمييز، بحسبان أن بطلان إجراءات الخصومة لعدم الأهلية هو بطلان متجدد يلحق بالخصومة في جميع مراحلها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام. - مما مؤداه أن لصاحب الشخصية المعترف بأهليتها قانوناً الطعن على الأحكام التي قد تصدر على تابعيه ممن لم يكتسب هذه الأهلية** وهو ما يتفق مع التفسير والتطبيق لصحيح القانون الاستخلاص السائغ الذي له أصله الثابت في الأوراق وكافياً لحمل النعي على الحكم الطعين بما يستوجب تمييزه.

**الوجه الرابع: مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بمخالفة المواد (1/130) من الدستور القطري والمادة 16 من قانون السلطة القضائية رقم 30 لسنة 2003 والمادة 68 من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليؤدي إلى** **القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال.**

* وتأسيساً على ذلك و بالنظر في أوراق الدعوى المطعون على حكمها نجد أن الغالبية العظمى - إن لم نكاد نجزم بجمعيها - من الاوراق والمستندات التي تعول عليها المطعون ضدها.
* قررت محكمة أول درجة في مدونات الحكم أن أوراق الدعوى المطروحة عليها لم تتضمن ترجمة لكامل الأوراق المطروحة عليها.
* **بحسب ما جاء في الثانية من الحكم حيث ذكرت المحكمة: "** وبجلسة 29/12/2021 حضر محام وكيلاً عن المدعية، وقدم حافظة مستندات حوت مستندات ألمت بها المحكمة أهمها أصول أوامر الشراء الصادرة بتواريخ مختلفة من المدعى عليها وموجهة إلى المدعية ...محررة باللغة الأجنبية مع أصول ترجمتها إلى اللغة العربية، نسخ كربونية من فواتير صادرة بتواريخ مختلفة من المدعية لصالح المدعى عليها ...... محررة باللغة الإنجليزية **مع أصول ترجمة بعضها إلى اللغة العربية**".

**- هذا ولما كان البين من استقراء الحكم أن المحكمة تساندت على تقرير الخبير محمولا على أسبابه في قضائها**

**المطعون فيه - وفقاً لما سطرته المحكمة مصدرة الحكم الطعين.**

- بنهاية الصفحة السادسة من الحكم الطعين بقالة الحكم الطعين "" الامر الذي تساير معه المحكمة الحكم المستأنف في اطمئنانه لتقرير الخبير وما انتهي إليه من نتيجة لأسبابه السائغة ويكون معه الحكم المستأنف على سند صحيح من الواقع والقانون تقضي المحكمة بتأييده لأسبابه الصحيحة التي أقيم عليها والتي تأخذها المحكمة أسبابا لقضائها ولما أوردته هذه المحكمة من أسباب"".

**-أخذاً بعين الاعتبار أن المستندات المطروحة في الدعوى هي ذات المستندات المطروحة أمام الخبير –**

- **وبالنظر إلى خلو تقرير الخبير الأصلي من ترجمة باقي الفواتير المشار إليها من جانب المحكمة، فضلاً عن أن محاضر أعمال الخبير لم تتضمن الإشارة إلى قيام الخبير بطلب ترجمة المستندات المقدمة إليه من جانب الشركة "المطعون ضدها" - الوارد الإشارة إليها في مدونات الحكم المطعون فيه - وفي ذلك مخالفة صريحه من الخبير لأحكام القانون.، حيث اعتمد في اعداد تقريره على مستندات باللغة الإنجليزية.**

**استنادا لما نصت عليه المادة الأولى من الدستور القطري على:**

" قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية.وشعب قطر من الأمة العربية. "

* **كما قضت المادة** **130 من الدستور القطري على:**

" السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون."

* **ووفقاً لنص المادة** **16 من قانون السلطة القضائية رقم 30 لسنة 2003 على:**

" اللغة العربية هي لغة المحاكم. ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد تحليفه اليمين القانونية بأن يقوم بالترجمة بالأمانة والصدق، وإذا كان المترجم موظفاً بالمحاكم فيكتفي بتحليفه اليمين مرة واحدة عند بدء تعيينه."

* **وطبقاً لنص** **المادة 68 من قانون المرافعات المدنية والتجارية على:**

" لغة المحاكم هي اللغة العربية. على أن للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون هذه اللغة بواسطة مترجم يؤدي اليمين القانونية قبل القيام بمهمته، بأن يقوم بالترجمة بالذمة والصدق."

* **وقد قضت محكمة التمييز في هذا الشأن بالطعنان رقما 60 ، 62 لسنة 2015 تمييز مدني بأن:**

" اللغة العربية. لغة الدولة الرسمية. وجوب الالتزام بها دون غيرها. المادتان (1) و (130) من الدستور. إجراءات التقاضي أو الإثبات أو إصدار الأحكام. وجوب صدورها باللغة العربية. م (16) من قانون السلطة القضائية. قبول المحررات المدونة بلغة أجنبية. شرطه . أن تكون مصحوبة بترجمة عربية لها. م (68) مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. البطلان المطلق. تعلق ذلك بالنظام العام."

* **وفي هذا السياق قضت أيضاً** **بالطعن رقم 54 لسنة 2009 تمييز مدني:**

" اللغة العربية. لغة الدولة الرسمية. وجوب الالتزام بها دون غيرها. المادتان (1) و (130) من الدستور. إجراءات التقاضي أو الإثبات أو إصدار الأحكام. وجوب صدورها باللغة العربية. م (16) من قانون السلطة القضائية. المحررات المدونة بلغة أجنبية. شرط قبولها. أن تكون مصحوبة بترجمة عربية لها. م (68) مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. البطلان المطلق. تعلق ذلك بالنظام العام. استناد الحكم في قضائه إلى محررات باللغة الأجنبية دون تقديم ترجمة لها باللغة العربية. مخالفة للقانون."

* وبمراجعة نصوص المواد السابقة وأحكام محكمة التمييز نجد أنها تدل على أن المشرع عد اللغة العربية من السمات الجوهرية والمكونات الأساسية التي ينهض عليها نظام الدولة مما يوجب – بحسب الأصل– الالتزام بها دون أي لغة أخرى كوسيلة للخطاب والتعبير في جميع المعاملات وشتى المجالات، وحرص المشرع على تقنين هذا الحكم في مجال القضاء بإيجاد أكثر من نص صريح جلي المعنى قاطع الدلالة على أن اللغة العربية هي المعتبرة أمام المحاكم يلتزم بها القاضي والمتقاضي على السواء فيما يتعلق بإجراءات التقاضي أو الإثبات أو إصدار الأحكام وسائر المحررات المكتوبة بلغة أجنبية التي تساندت إليه المطعون ضدها فيتعين لقبول هذه المحررات أن تكون مصحوبة بترجمة عربية لها لذات العلة وتحقيقاً للغاية التي استهدفها المشرع من الالتزام باستخدام اللغة العربية باعتبارها لغة الدولة الرسمية وأحد ركائز إعمال سيادتها وبسط سلطانها على أراضيها مما يتحتم على الجميع عدم التفريط فيها، والقاعدة التي قننتها المادتان(1) و(130) من الدستور القطري والمادة (16) من قانون السلطة القضائية و (68) من قانون المرافعات سالفو الذكر تعد بهذه المثابة من أصول نظم التقاضي المتعلقة بالنظام العام فيترتب على مخالفتها البطلان المطلق.

**وفي هذا الإطار قضت محكمة التمييز بالطعن رقم 64 لسنة 2012 تمييز مدني على:**

"الأسباب المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة التمييز إثارتها – من تلقاء نفسها – ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن. شرطه. توافر عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع أو صدرت عنها وورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم."

* وحيث أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن النظام العام هو تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد بحيث يجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ، ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات مصلحة فردية سواء ورد نص في القانون يجرمها أو لم يرد لأن النظام العام هو من يوضع عن طريقه الأسس والقواعد التي يقوم ويتأسس عليها المجتمع العام.
* واستندت إليها محكمة الاستئناف مصدرة الحكم المطعون عليه و هي باللغة الانجليزية وغير مرفق معها ترجمة إلى اللغة العربية سواء كانت هذه الأوراق قد قدمت أمام محكمة أول درجة أو محكمة الاستئناف وكذلك وهو الأهم أن معظم الأوراق التي قدمت أمام السيد الخبير المنتدب من محكمة الاستئناف في تقريره والمقدمة من المطعون ضدها من بالتقرير كانت باللغة الانجليزية وغير مرفق معها الترجمة وعند النظر إلى الحكم الصادر سواء من محكمة أول درجة أو من محكمة الاستئناف نجد أنه عول على المستندات المقدمة من المطعون ضدها والغير مترجمة للغة العربية.
* وتأسيساً على ذلك و من جميع ما تقدم وبإنزاله على القضاء المطعون عليه والذي خالف صريح نصوص المواد سالفة الذكر وما يعضدها من أحكام محكمة التمييز والذي ألزم المحكمة أن لا تقبل أيه أوراق بغير اللغة العربية إلا ومعها الترجمة للغة العربية ولا تعتد بها في حال عدم أرفاق الترجمة وأقرت صراحة أنها من النظام العام فيترتب على مخالفتها البطلان المطلق فكان يتعين على المحكمة المطعون على حكمها عدم الاعتداد أو التعويل على تلك المستندات أما وأنها قد خالفت تلك النصوص وأخطأت في تطبيق القانون بمؤدي إلى القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال الامر الذى يتعين معه تمييز الحكم والاحالة.

**السبب الثاني: الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والاخلال بحق الدفاع باستبعاد بتطبيق المواد (126/302/303) من** **القانون رقم (13) لسنة 1990م بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية** **وتطبيقا للقاعدة الفقهية من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردودا عليه:**

* **حيث طبقا للمقرر بنص المادة (126 ) من قانون المرافعات** : يدل على أن المشرع لم يقصد بإيراد الأسباب أن يستكمل الحكم شكلاً معيناً، بل أن تتضمن مدوناته ما يطمئن المطلع عليه أن المحكمة قد ألمت بالواقع المطروح عليها ومحصت ما قدم إليها من أدلة وما أبداه الخصوم من دفاع وحصلت من كل ذلك ما يؤدي إليه ثم أنزلت حكم القانون، وذلك حتى يكون الحكم موضوع احترام وطمأنينة للخصوم ويحمل بذاته آيات صحته وينطق بعدالته. وهو ما لازمه أن تمحص المحكمة تقرير الخبير ومحاضر أعماله وما قدمه إليه الخصوم من مستندات وما سمعه من شهود لتراقب عمله وتقيمه فلا تأخذ بنتيجته دون تمحيص رغم اعوجاج أسبابها بل يتعين عليها إما تقويمها بنفسها أو إعادة فحصها بأي طريق من طرق الإثبات.
* **واستنادا للمقرر أن مفاد نص المادتين (302) ، ( 303 ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن الإقرار القضائي:** هو ما يصدر عن الخصم في مجلس القضاء وعن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه، وأن يكون تعبيراً عن إرادة جدية حقيقية لا يشوبها عيب من عيوب الرضا، وصدوره على هذا النحو يجعله حجة قاطعة على المقر لا يجوز له الرجوع عنه أو إثبات عكسه إلى ما يفيد إنكار الحق المقر به، وينبني عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة**.**

**الإقرار القضائي. ماهيته. اعتراف الخصم بالحق المدعي به لخصمه على سبيل الجزم واليقين.**

**أثره. اعتباره حجة على المقر لا يجوز له الرجوع عنه إلى ما يفيد إنكار الحق المقر به.**

* **ولما كان ما تقدم واستنادا** **وتطبيقا للقاعدة الفقهية من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردودا عليه وهي قاعدة فقهيه ومقصدها:**
* أنه إذا أقدم شخص على نقض ومخالفة ما سبق وأن اجراه بيده وتم من جهته بطوعه واختياره وإرادته المعتبرة شرعاً وقانونا، ثم أراد عقب ذلك نقض ما سبق وأن قرره فإن ذلك مردودا عليه لأنه والحال كذلك يكون متناقضاً في سعيه مع كان قد أتمه وأبرمه بنفسه.
* وهذا ما تم فعله من قبل المطعون ضدها وبناءا على رغبتها وبإرادتها المعتبرة شرعا وقانونا **بصحيفة إدخال خصم جديد في الدعوى وهي شركة فيجاي تانكس كونتر اكتينج – وهو ما يؤيد دفاع الطاعنة في هذا الشأن-**
* **وتضمنت صحيفة الإدخال** **إقرار قضائيا من المطعون ضدها بمفاد الإقرار انعدام وجود الطاعنة بسند الادعاء وأن أمر الشراء ابرم بين المطعون ضدها** **وشركة فيجاي تانكس كونتراكتينج الشركة القطرية وهى شركة ذات مسئولية محدودة** **برقم سجل 41531 وهي شركة مستقلة تماما ومختلفة عن الشركة التي تم اختصامها بالدعوى الماثلة.**

**-( لطفا مرفق مستند رقم /2 وشركة فيجاي تانكس كونتراكتينج برقم سجل 41531 وهى مصدرة أمر الشراء للمطعون ضدها وليس الطاعنة )–**

* **حيث أثناء مباشرة الخبير لمأموريته التكميلية قدمت الشركة "المطعون ضدها" للخبير** **صحيفة إدخال خصم جديد في الدعوى وهي شركة فيجاي تانكس كونتر اكتينج.**
* **وتضمنت صحيفة الإدخال** **إقرار المطعون ضدها أن أوامر الشراء الصادر لها كانت من قبل الشركة القطرية (فيجاي تانكس كونتر اكتينج)**.
* **وبالنظر إلى استعجال الخبير في انهاء تقريره التكميلي فلم يقم بمطالعه المستندات المطروحة عليه وانتهى إلى ذات النتيجة الواردة في تقريره الأصلي بترصد المديونية المطالب بها وذلك على غير الحقيقة في ذمه الطاعنة**
* **المقرر في قضاء محكمة التمييز بالطعن رقم 6 لسنه 2008 تمييز مدني أن::**" المقرر – أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات من شأنها التأثير في الدعوى وتمسك بدلالتها فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة، فإنه يكون مشوباً بالقصور".
* **وبإنزال ما سبق بيانه** على الأسباب الواردة بالحكم المطعون فيه، يتبين أن محكمة أول درجة لم تقم بطرح أوجه الدفاع الجوهرية التي تمسكت بها الطاعنة والوارد بيانها على نحو لا يشوبه ثمة غموض في مذكرات الدفاع المقدمة منها للمحكمة سواء كان ذلك بالإيراد أو بالأحرى من خلال الرد عليه في مدونات الحكم.
* أوضحت الطاعنة في مذكرة دفاعها المقدمة بجلسة 24/2/2022 التضليل الذي أدخلته الشركة "المطعون ضدها" على الخبير والذي كان سبباً في إيراد الخبير في تقريره - على غير الحقيقة - كما جاء في صـ7 أن "المدعى عليها (الطاعنة) قامت باعتماد والموافقة على الفاتورة رقم (38906) وذلك وفقاً للتوقيع والختم المنسوب إلى المدعى عليها (الطاعنة) على الفاتورة “.
* **كما أشارت الطاعنة في دفاعها إلى أن الفاتورة المعول عليها من جانب الخبير موضح من مطالعتها أن الخاتم الممهورة به بالاعتماد هو خاتم لا يخص الشركة "الطاعنة" إنما يخص شركة أخري باسم فيجاي تانكس كونتراكتينج والمسجلة في إدارة التسجيل التجاري برقم (41531) وكيانها القانوني هي شركة قطرية ذات مسئولية محدودة.**

**- والشركة الطاعنة وفقاً للسجل التجاري الخاص بها هي فرع لشركة اجنبيه جنسيتها عمانية.**

- **وهو الأمر المستوجب على الخبير طبقا للأصول الفنية ومن بعده محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف مصدرة الحكم الطعين الانتباه لهذا الأمر لكون مدلوله يتلخص في أن هناك أعمال أسندت للمستأنف ضدها من جانب الشركة الأم في سلطنة عمان وأعمال أخرى أسندت للشركة "المطعون ضدها" من جانب الشركة القطرية (فيجاي تانكس كونتراكتينج) لتقوم بتنفيذها.**

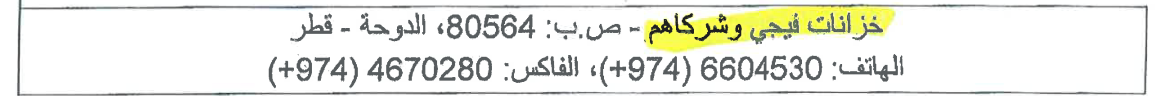
**-** بعد إعادة محكمة أول درجة المأمورية للخبير ليتدارك أوجه العوار الذي لحق بتقريره وأثناء اجتماع الشركة "الطاعنة" معه قامت بإيضاح أن مستندات الشركة "المطعون ضدها" تشهد **تمت بين المطعون ضدها والشركة القطرية (فيجاي تانكس كونتراكتينج)،** وطلبت الطاعنة من الخبير أن يتناول في تقريره بالإيضاح وذلك بعد مطالعته للمستندات الأصولية المقدمة إليه من جانب المطعون ضدها.

- و قدمت الطاعنة بجلسة 5/4/2022 لمحكمة أول درجة مذكرة ختامية بدفاعها في الدعوى وتضمنت الاعتراضات على تقرير الخبير التكميلي الذي لم يقم بإعداد تقريره على الوجه الأكمل وطلبت من المحكمة ندب خبير أخر على نفقتها لاستظهار حقيقة المنازعة في الدعوى، واستشهدت الطاعنة في دفاعها لبيان أن النتائج الواردة في تقرير الخبير جاءات مغايرة للمستندات المطروحة عليه بالمستندات المقدمة من جانب المطعون ضدها والتي تشهد بل وتجزم بعدم صحة مطالبتها الطاعنة بسداد إجمإلى المبلغ المطالب به، **وتلك المستندات التي استشهدت بها الطاعنة و**هي الترجمة الصحيحة لأوامر الشراء المقدمة من جانب المطعون ضدها والتي تختلف كلياً عن الترجمة المرفقة بصحيفة الدعوى والتي من خلالها كشفت المطعون ضدها من دون قصد حقيقة المنازعة وطبيعة العلاقة بينها وبين الشركة "الطاعنة"، وبينها وبين الشركة القطرية **فيجاي تانكس كونتر اكتينج** والتي أغفل الخبير إيرادها في تقريره.

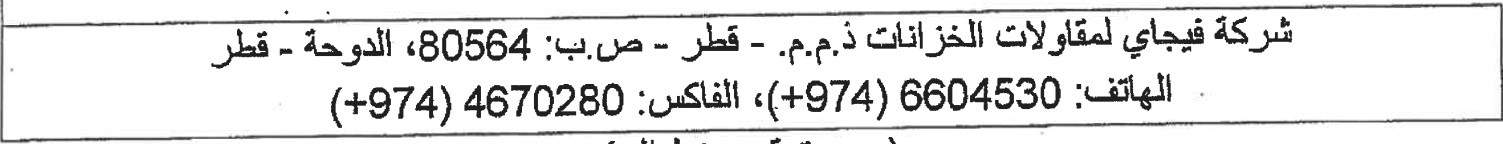
* **عدالة المحكمة الموقرة بحسب الترجمة الصحيحة فأن الطاعنة يخصها أمر شراء واحد برقم (JL91/Q/SIT-977) والمؤرخ في 2/4/2018 بمبلغ مقطوع وقدره (53,011) ثلاثة وخمسون ألف ريال واحدى عشر درهماً.**
* **ونكرر مرة أخرى فأن الترجمة الصحيحة الخاصة بأمر الشراء هذا مبين من خلالها اسم الشركة التي أصدرته وهي الشركة "الطاعنة" بناء على المراسلات الدائرة بين المطعون ضدها والشركة الأم في سلطنة عمان.**
* **كما هو موضح**







* **في حين أن الترجمة السابق تقديمها من جانب "المطعون ضدها" أمام محكمة أول درجة وأمام الخبير عند إعداده لتقريره الأول كان مذكور فيها أنها صادرة من الشركة القطرية "الخصم المدخل" من قبل المطعون ضدها.**

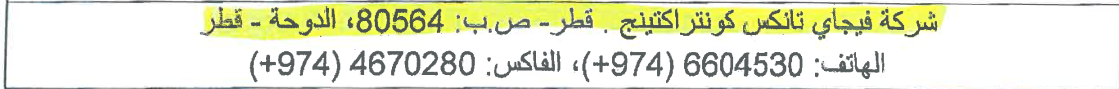


* **وباقي أوامر الشراء المرفقة في تقرير الخبير التكميلي** أرقام (J191/Q/SIT-538) ، (JL91/Q/SIT-262)

فعند مطالعة الهيئة الموقرة لها ستتبين أنها صادرة للمستأنف ضدها من جانب الشركة القطرية **فيجاي تانكس كونتر اكتينج كما هو موضح.**



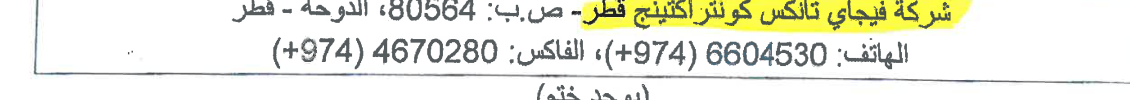




* **وأمر الشراء الأخر رقم (JL91/Q/SIT-262) صادر أيضاً من جانب الشركة القطرية بحسب ما جاء في الترجمة الصحيحة كما هو موضح.**







**(لطفأ: مطالعة مرفقات صحيفة الادخال المقدمة من جانب المطعون ضدها)**

* **وبالرغم مما سبق نرى أن أسباب الحكم المطعون التفتت عن استعراض دفاع الطاعنة في هذا الشأن سواء بالإيراد أو بالرد عليه في مدونات الحكم مما يوصم الحكم بالبطلان.**
* **وحيث أن من المقرر فقهاً:** "أن الاثبات هو تكوين اقتناع القاضي بشأن وجود أو عدم وجود واقعة قانونية متعلقة بالدعوى، وأن الحق وهو موضوع التقاضي يتجرد من كل قيمة إذا لم يقم الدليل على الحادث الذي يستند إليه، ولهذا لا يكفي الخصم ادعاء الواقعة، وإنما يجب عليه تقديم دليل إثباتها.

**-(الوسيط في شرح القانون المدني المصري د/ عبد الرازق السنهوري، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ص90)-**

**- وقد قضت محكمة التمييز بالطعن رقم 108 لسنة 2008 تمييز مدني أن:**" محكمة الموضوع لا تتقيد برأي الخبير، فلها أن تطرحه وتقضي بناء على الأدلة المقدمة فيها، إذ أن رأي الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقديرها، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة".

**- وهدياً بما تقدم: فلما كان الثابت من الأوراق المطروحة وفقاً للترجمة الصحيحة المقدمة من جانب المطعون ضدها أن أمر الشراء الوحيد الصادر من الطاعنة للمطعون ضدها هو برقم (JL91/Q/SIT-977) والمؤرخ في 2/4/2018، وأن تقريري الخبرة (الأصلي والتكميلي) جاءا مشوباً بالقصور بالنظر إلى مخالفة النتائج الواردة في التقريرين لما اظهرته الترجمة الصحيحة الخاصة بأوامر الشراء والمقدمة من جانب المطعون ضدها للخبير.**

**استخلاصاً مما سبق و تلك المستندات وغيرها مما تقدم بها المدافع عن الطاعنة.**

* يهتــدي منهــا علــى صــحة مــا تطــالبه الطاعنة بطعنها الماثل لانعدام الادعاء وبفقــدان التــداعي الأصــلي لســنده مــن القانون.

**وفي هذا السياق أكدت محكمة النقض بالطعن رقم 3392 لسنة 59 ق ان:**

* الدعوى إن هي إلا حق الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانوني المدعى به ومن ثم يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحق و أن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها .
* **وذلك طبقا للمقرر في قضاء محكمة التمييز بالطعنان رقما 41 و 43 لسنة 2003 مدني أن:**

"الصفة في الدعوى هي صلاحية كل من طرفيها في توجيه الطلب منه أو إليه، ومن ثم فإنها تقتضي وجود علاقة قانونية بينها والطلبات المطروحة في الدعوى وهي تتعلق بمضمون الحق في هذه الدعوى".

* **وفي هذا السياق قررت محكمة النقض المقرر أن:** استخلاص توفير الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو ما يستقل به قاضي الموضوع، وحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على على أسباب سائغة تكفي لحمله .

**-( الطعن رقم 830 لسنة 66 ق جلسة 1997/7/14 س 48 ج 2 ص 1134 )-**

**وبالبناء على ما تقدم:**

* تكــون المســتندات المقدمــة مــن الطــاعنة هــي مســتندات جوهريــة وعلــى الــرغم مــن أنهــا تتضــمن دلالــه واضـحة وظـاهرة علـى أن طلبـات المطعـون ضـدها قـد جـاءت بمنـأى عـن الواقـع ألا أن هـذه المسـتندات لـم تكـن محـل تمحـيص وفحـص مـن قبـل قضـاء الموضـوع بـل والادهـى مـن ذلـك أن تلتفـت عـن تحصـيلها محكمـة ثـاني درجة.

**وهو ما يعني:**

* أن قضـاء الموضـوع لـم يحـط بمضـمون المسـتندات والمـذكرة ولـم يفطـن لـدلالتها ولـم يقسـطها حقهـا فـي التمحيص والتحقيق حتى يتسنى له الوقوف على صحيح الواقع والقانون في شأنها وبذلك يكون الحكم الطعين قـد أغفل مستندات مهمة واستخلص غير ما تستشف الادلة وخـالف الثابـت مـن الأوراق فأضـحى قاصـرا فـي التسـبيب حريا الإلغاء والتمييز من المحكمة العليا.

**( ابراهيم التغياوي – قانون المرافعات المدنية والتجارية – سنه ٩٢ ص ٨٢١( (**

**(المستشار الدناصوري والأستاذ عكاز التعليق على قانون المرافعات الجزء الأول سنة ٩٤ ص ٨٨٤(**

* وقـد جـري قضـاء الـنقض بانتظـام وأضـطراد علـى ذلـك بمـا يشـكل اتجاهـا ثابتـا لـه حيـث قـرر أن إلتفـات الحكم عن التحدث عن مستندات قدمها الخصم مع ما قد يكون لها من دلالة يعيب .

**(نقض 28/5/1991 طعن 1014س55 ق)**

**وقض كذلك:**

* انـه متـى قــدم اخصـم إلى محكمــة الموضـوع مســتندات مــن شـانها التـأثير فــي الـدعوى وتمسـك بــدلالتها فالتفت الحكم عن التحدث عنها أو بعضها مع ما قد يكون لها من دلاله فإنه يكون مشوبا بالقصور.

**(نقض 26/11/1991 طعن 369س54ق)**

**- والتي كشفت عن خطأ الخبير فيما توصل إليه في تقريره من ترصد المديونية الكاملة في ذمة الطاعنة على غير الحقيقة لمخالفته لما جاء في أوامر الشراء المقدمة إليه.**

**- وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض المصرية بالطعن رقم 6090لسنة 70 قضائية – الدوائر المدنية بأن:** " الإقرار القضائي يمكن أن يكون شفهياً يبديه الخصم من نفسه أمام القضاء **أو يكون كتابة في مذكرة مقدمة ضده أثناء سير الدعوى** وهو بهذه المثابة يعتبر حجة على المقر".

**- كما قضت محكمة التمييز القطرية بأن:** " الإقرار القضائي. ماهيته. اعتراف الخصم بالحق المدعى به لخصمه على سبيل الجزم واليقين. أثره. اعتباره حجة على المقر لا يجوز له الرجوع عنه إلى ما يفيد إنكار الحق المقر به"

**-**( **محكمة التمييز الطعن رقم: 22 / 2007- جلسة 22/5/2007)-**

**- هذا ولما كان الثابت من صحيفة الادخال المقدمة من جانب الشركة "المطعون ضدها" أنها قد تضمنت إقرارها بأن أوامر الشراء الصادرة إليها كانت من جانب الشركة "الطاعنة" والأخرى كانت من جانب الشركة القطرية فيجاي تانكس كونتراكتينج.، ولا ينال من ذلك رفض محكمة أول درجة لصحيفة الإدخال لعدم استيفاء الشكل، بالنظر إلى أن الصحيفة قدمت بمجلس القضاء والإقرار الوارد فيه يعد حجه على المطعون ضدها.**

**- وبحسب ما تناولناه في دفاعنا فأن أوامر الشراء التي تخص الطاعنة هو أمر شراء واحد برقم (JL91/Q/SIT-977) في تاريخ 2/4/2018 وهو ما يؤكد على خطأ محكمة أول درجة حيث قضت بإلزام الطاعنة بكامل المديونية الواردة بالحكم المطعون فيه.**

**- ويستلزم احترام حق الدفاع أن يعرض القاضي في حكمه بالإيراد والرد السائغ لطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ودفوعهم).**

**(لطفاً يراجع تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه للأستاذ محمد كمال عبدالعزيز - الجزء الأول - طبعة ثالثة - ص 1092 و1100)**

* **وحيث جاء الحكم الطعين بالرد المشوب بالدلالة الفاسدة للحكم بقالته** :( كان الثابت بالأوراق ان المستأنف ضدها قد أرسلت للمستأنفة صور الفواتير الصادرة منها بمناسبه تلك الأوامر علي الأيميل الخاص بالشركة المستأنفة و التي لم تنكرها الأخيرة و لم تعترض عليها خلال سبعه أيام منذ تاريخ استلامها لها وإنما اعترضت عليها خارج تلك المدة المتفق عليها بفتره تتراوح ما بين 21 يوما إلى سنه الامر الذي يضحى معه هذا النعي على غير سند ترفضه المحكمة).

**ومن المقرر فقهاً وقضاءً أيضاً أنه:**

* **لا يعتد بتكييف المحكمة للدعوى بل يتحدد ذلك طبقاً لنصوص القانون، وذلك لإمكان الوقوف على أن الحكم قد حصل فهم الواقع في الدعوى ثم كيف هذا الفهم ثم طبق القانون على هذا التكييف تطبيقاً صحيحاً.**
* **وإذ استند الحكم في قوله بثبوت أو انتفاء الواقعة القانونية التي استند إليها المدعي في طلباته، إلى دعامة تقوم على قرينة فاسدة فإن ذلك يؤدي إلى انهيار الدليل، وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية:**

**(إذا كان من القرائن والمستندات ما هو مؤثر في الدعوى فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها ما يدل على أنها بحثتها وخلصت من تقريرها لها إلى الرأي الذي انتهت إليه، فإن هي لم تبحث مستنداً مقدماً من الخصوم ولم تقل كلمتها في دلالته في موضوع النزاع وتبين كيف ينتفي مضمونه الذي يؤديه بما حصلته من البينة والقرائن التي أقامت قضاءها عليها فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور).**

**-(7/12/1978 طعن 448 سنة 40 قضائية – 6/12/1987 طعن 1884 سنة 56 قضائية)-**

**وكذلك فإن المقرر قضاء محكمة التمييز أنه:**

**(لقاضي الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة. إغفاله دفعاً أو وجه دفاع جوهري مطروح عليه، أو يقيم قضاءه على غير الثابت بالأوراق، أو تكون الأسباب التي استند إليها غير مؤدية إلى ما انتهى إليه . أثره. بطلان الحكم)**

**-(الطعن رقم 7 لسنة 2008 جلسة 1/4/2008)-**

**كما نصت:**

**(إغفال الحكم بحث دفاع جوهري أبداه الخصم ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها . قصور . أثره بطلان الحكم)**

**-(الطعن رقم/7 لسنة 2014 – جلسة 11/3/2014)-**

**واستقرت محكمه النقض في أحكامها من المقرر.**

* أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة لها وفي استخلاص مـا تـراه متفقـا مـع الواقـع متـي كـان استخلاصـها سـائغا غيـر انـه إذا قـدم إلى الم حكمـة مسـتند هـام مـن شـأنه أن يكـون لـه تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها أن تتحدث عنـه فـي حكمهـا وأن تـرد عليـه علـى نحـو يـدل علـي أنهـا قـد فحصت الأدلة وأوفتها ما يلزم من البحث ويكشف عن سندها فيما ارتأت أنه الواقع في الدعوى.

**-(نقض٢١ /٥/ ١٩٨٥ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٤ ق(-**

**-(نقض٢٤ /٢/ ١٩٨٣ طعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٢ ق)-**

* وكان الحكم الطعين شابه الاخلال بحق الدفاع مما اوصله إلى القصور فى التسبيب فيما انتهى إليه الحكم من اعتناق فكر السيد الخبير دون أن يفند او يمحص تلك النتيجة ودون تحقيق دفاع الطاعن فقد أسس حكمه على مقولة أن ان المحكمة ""الامر الذي تساير معه المحكمة الحكم المستأنف في اطمئنانه لتقرير الخبير وما انتهى إليه من نتيجة لأسبابه السائغة ويكون معه الحكم المستأنف على سند صحيح من الواقع والقانون تقضي المحكمة بتأييده لأسبابه الصحيحة التي أقيم عليها والتي تأخذها المحكمة أسبابا لقضائها ولما أوردته هذه المحكمة من أسباب"" وتطمئن المحكمة إلى التقرير لاقتناعها بكفاية الابحاث التي اجراها وسلامة الأسس التي بنى عليها دون أن تبين ماهية الأسس التي بنى عليها أو الأبحاث التى أجراها السيد الخبير فى سبيل إعداد تقريره فهو لم يلتزم بتنفيذ ما جاء بالحكم التمهيدى الصادر عن المحكمة مصدرة الحكم الطعين كما أنه لم يحقق العناصر الواقعية لدفاع الطاعن كما أنه لم يثبت من خلال التقرير عن اطلاعه على المستندات المقدمة من الطاعنة واكتفى بتبني لواء الدفاع عن المطعون ضدها وعليه فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحقق دفاع الطاعن وأن توليه من التدقيق والتمحيص والرد عليه بما يفيد أنها اطلعت عليه وبحثته إلا أنها إلتفتت عنه دون مسوغ قانوني  **خالفا الثابت بالأوراق والمستندات الأمر الذي يصيب هذا القضاء بمخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال علي نحو يجعله جدير بالإلغاء لكون الطعن صالحا للحكم أو**الأساس الذي يقتضي تمييز الحكم المطعون فيه.
* **طلب وقف التنفيذ وتحقق مبرراته طبقا للمادة (8) من القانون رقم (12) لسنة 2005 بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية** أجاز المشرع القطري بالمادة (8) للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ الحكم اثناء نظر الطعن، حيث فطن المشرع لتلك الإجازة لعلة اتقاء لما يقع بعد تنفيذ الحكم من ضرر جسيم بالمحكوم عليه يتعذر تداركه بعد ذلك، وهي قاعدة اخذ بها القانون طبقا لسلطة محكمة التمييز في وقف التنفيذ الاحكام المطعون فيها أمامها ووقف تنفيذ الحكم محل الطعن مشروط بشرطين:

**الأول:** ان يطلب الخصم وقف التنفيذ.

**الثاني:** أن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه.

* وخضوع تلك المسائل لتقدير المحكمة ويجوز للطاعنة أن تطلب وقف التنفيذ في أي حالة كانت عليها الدعوى، وتحقق الخشية من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه.
* ولما كان ذلك، تطلب الطاعنة وقف التنفيذ بالطلبات الختامية كشق مستعجل وتحقق مبررات الخشية من التنفيذ ووقوع الضرر الجسيم لجدية أسباب الطعن وتحققها والترجيح لقبولها. وهدياً من جماع ما تقدم ولما تراه عدالة المحكمة الموقرة من أسباب أخرى أصوب وأرشد وأقوم وإسناد أحكم وأعدل، يتضح أن الطعن قد أقيم على سند صحيح من الواقع والقانون وله ما يؤيده وما يدعمه ويسانده من مستندات، مما يتعين معه والحال كذلك قبول الطعن شكلا وموضوعا والقضاء للطاعنة بطلباتها.

**لهذه الأسباب ولما يراه مقامكم الموقر أقوم وأصوب نلتمس:**

**تلتمس الطاعنة من عدالة المحكمة الموقرة:**

**الطلبات:**

**أولاً: ومن حيث الشكل**

**قبول الطعن شكلاً للتقرير به في الميعاد القانوني ووفق الإجراءات التي رسمها القانون.**

**ثانياً: بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الطعين لحين الفصل في الموضوع.**

**ثالثاً: وفى الموضوع.**

**أصلياً: بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجددا في الموضوع ببطلان إجراءات الخصومة** **طبقا للمادة 22 من القانون رقم (12) لسنة 2005 بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية**

**رابعاً: قبول الطعن موضوعاً وتمييز الحكم المطعون فيه وإحالته إلى محكمة الاستئناف بهيئة مغايرة لتحكم في موضوعها من جديد بطلبات الطاعنة.**

**خامساً: الحكم برد كفالة الطعن تبعاً للتمييز.**

**سادساً: إلزام المطعون ضدها بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضي.**

**وجعلكم الله سنداً وعوناً للعدالة،،،**

**وكيل الطاعنة**

**المحامي بالتمييز**